الأمم المتحدة

مناشدة إنسانية من أجل أزمة غزة

أيلول/سبتمبر 2014 - محدثة

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

متطلبات التمويل

551.2 مليون دولار المبلغ المطلوب

تمثل المناشدة الإنسانية من أجل غزة الإستراتيجية المشتركة للمنظمات الإنسانية، ومن بينها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، الاستجابة للأزمة الحالية في قطاع غزة. ويتم تنسيق المناشدة الإنسانية من أجل غزة بشكل وثيق مع الاستجابة الحالية العاجلة للحكومة الفلسطينية، فضلا عن إستراتيجيتها المبكرة للإنعاش وإعادة الإعمار.

المبالغ المطلوبة والأرقام الواردة سارية المفعول حتى 1 أيلول/سبتمبر 2014 وسيتم تحديثها حسبما يتطلبه الوضع في الميدان. متطلبات المناشدة الإنسانية من أجل غزة تنعكس في الاحتياجات المعدلة في خطة الاستجابة الإستراتيجية 2014 للأراضي الفلسطينية المحتلة.

1.8 مليون شخص

العدد المقدر للمتضررين نتيجة لهذه الأزمة

100,000 شخص

العدد المقدر للمهجرين الذين يحتاجون إلى مساعدات عاجلة؛ وتستهدف المشاريع في هذه المناشدة بطريقة أو أخرى جميع سكان غزة البالغ عددهم 1.8 مليون نسمة .

المتطلبات حسب القطاع (بالمليون دولار أمريكي)

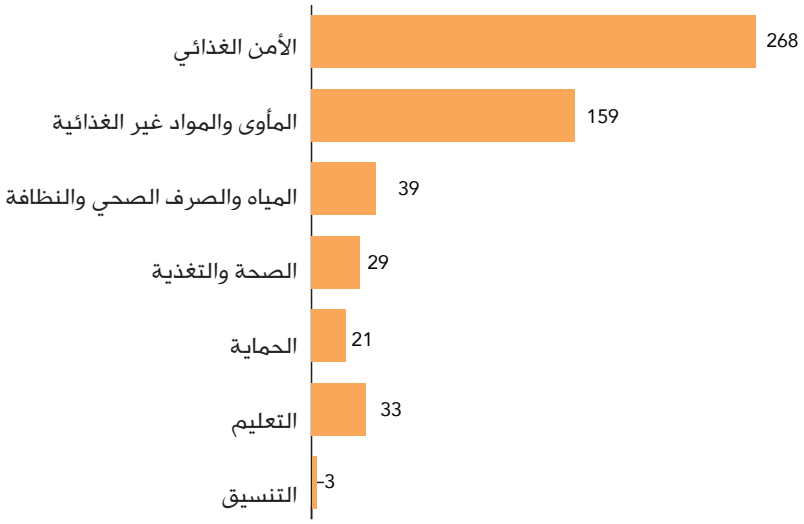

ربط الخطة الإستراتيجية الإنسانية مع خطة الإنعاش وإعادة الإعمار الأطول مدى في غزة

كما هو الحال مع خطة الاستجابة الإستراتيجية (المعروفة سابقا باسم عملية المناشدة الموحدة)؛ جاءت المناشدة الإنسانية من أجل غزة بالتنسيق الوثيق مع الحكومة الفلسطينية، وتضع على سلم أولوياتها، الأولويات التي تم التوصل إليها معا في عملية تقييم الحاجات التي تمت بين منظمات المجتمع الإنساني والوزارات الحكومية. تعتبر عملية المناشدة الإنسانية من أجل غزة عنصرا رئيسيا في إستراتيجية الاستجابة الحكومية متعددة المراحل، على النحو المنصوص عليه في خطة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار 2014-2017، التي سيتم إطلاقها قبل مؤتمر المانحين في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2014.

وسوف تطلق الحكومة في الأسابيع المقبلة ضمن خطة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، خطوات إنعاش سريعة ومستدامة مع تدخلات في قطاعات مختارة وتحظى بالأولوية - لا سيما القطاعات التي لا تشملها المناشدة الإنسانية، مثل القطاع الخاص، والمرافق والخدمات الأساسية الحكومية – وذلك ضمن مبادرة "سد الثغرات في الطريق نحو الإنعاش".

المحتاجون والمستهدفون بالمساعدة الإنسانية

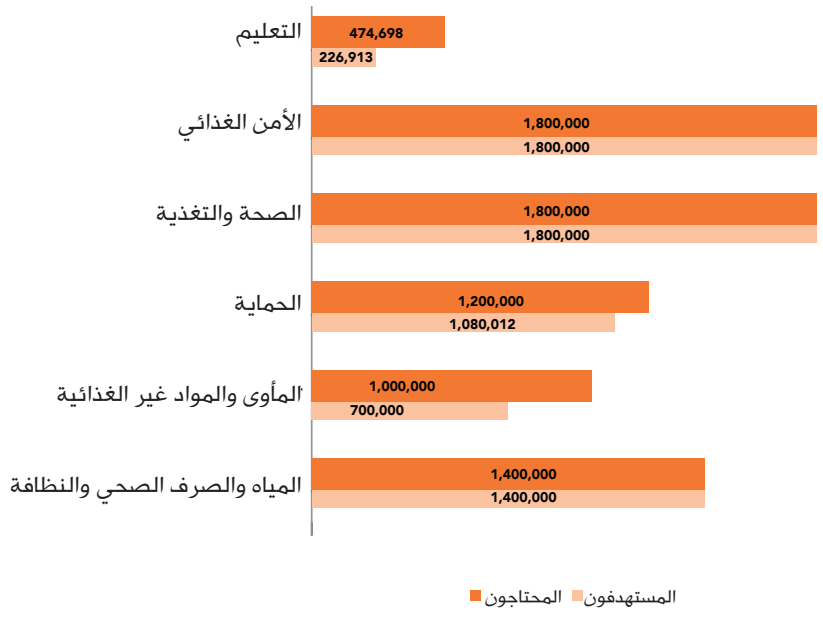

نظرة عامة على الأزمة

أطلق الجيش الإسرائيلي في السابع من تموز/يوليو 2014، العملية العسكرية « الجرف الصامد»، في قطاع غزة. وأدى القصف والعمليات البرية الإسرائيلية إلى سقوط عدد كبير من القتلى المدنيين ولحق دمار واسع بمنازل المدنيين والبنية التحتية المدنية وهجّر داخليا عدد كبير من السكان لم يسبق له مثيل في قطاع غزة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي. جميع الرجال والنساء والأطفال في قطاع غزة الذين يبلغ تعدادهم 1.8 مليون نسمة، تضرروا بشكل مباشر جراء العملية. ومع أن العنف قد ألحق أضرارا في جميع المناطق في قطاع غزة إلا أن بعض المناطق تدمرت جراء التفجيرات المكثفة من الجو والقذائف من البحر والبر مما نجم عنه خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات المدنية والبنية التحتية العامة بما في ذلك تدمير أحياء سكانية بكاملها. وفي 26 آب/أغسطس الساعة السابعة مساء وفي أعقاب اتفاقات لوقف إطلاق النار لم تدم طويلا، اتفقت أطراف النزاع على اتفاق مفتوح لوقف إطلاق النار ما زال صامدا حتى اللحظة.

وأثّرت الأعمال العدائية أيضا بشدة على السكان المدنيين الإسرائيليين. وتعرّضت التجمعات السكانية والمدن القريبة من قطاع غزة على وجه التحديد لإطلاق الصواريخ والقذائف بشكل متواصل على يد الفصائل الفلسطينية مما أدى إلى مقتل 5 مدنيين من بينهم طفل واحد ولحقت أضرار لبعض الممتلكات وشهدت تلك المنطقة نزوحا واسعا.

وقد قتل 1,473 مدنيا فلسطينيا على الأقل من بينهم 501 طفلا و 257 امرأة. وفقدت كثير من العائلات أكثر من فرد واحد من أفراد العائلة في الحادث الواحد حيث فقدت 142 عائلة على الأقل، ثلاثة أو أكثر من أفراد عائلتها في الحادث الواحد وبلغ مجموع القتلى من أفراد العائلات 739 قتيلا. وتفيد وزارة الصحة الفلسطينية أن ما يزيد عن 11,100 فلسطينيا قد أصيبوا من بينهم 3,374 من الأطفال و2,088 من النساء. وإلى جانب ذلك، قتل 5 مدنيين من بينهم أجنبيا في إسرائيل (ولا تزال حالة أحد الإسرائيليين القتلى غير مؤكدة) وأصيب العشرات من المدنيين الإسرائيليين من بينهم 6 أطفال جراء الصواريخ أو القذائف أو الشظايا. وطوال العمليات العدائية بلغتنا معلومات موثوقة وواضحة بأن أطراف الصراع من الجانبين انتهكا القانون الدولي بما في ذلك اقتراف أعمال قد ترقى إلى حد جريمة حرب خاصة تلك المتعلقة بمبادئ التمييز والتناسب والأخذ بالأسباب عند شن الهجوم.

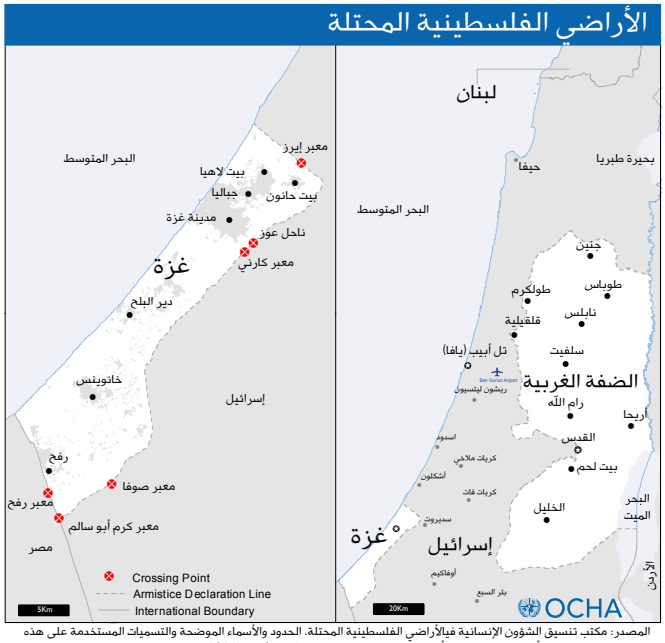

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فيالأراضي الفلسطينية المحتلة. الحدود والأسماء الموضحة والتسميات المستخدمة على هذه الخريطة لا تعني إقرارا أو قبولا رسميا من الأمم المتحدة. وضعت الخارطة 9 تموز/يوليو 2014

ومن الضروري بالنسبة للضحايا من الأفراد والمجتمعات ومن المطلوب بموجب القانون الدولي أن يتم المساءلة بشأن الخسائر البشرية والمنازل المدمرة والأضرار الفادحة التي وقعت. ويجب التحقيق فورا بشأن الانتهاكات بشكل معمّق ومستقل وبفعالية ومصداقية في إطار عملية دولية تضمن التعويض للضحايا جراء الأضرار التي لحقت بهم. ومما يثير القلق بشكل خطير تواصل الفشل في تحميل المسئولية على الطرفين جراء تصعيد الأعمال العدائية التي وقعت سابقا في غزة.

مخلفات الحرب من الذخيرة غير المنفجرة وغيرها من المتفجرات الخطرة منتشرة في المناطق التي تضررت من الحرب في قطاع غزة وتشكل تهديداً كبيرا للمدنيين. وكذلك تعيق هذه المخلفات حرية الحركة للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية الذين يقدّمون خدمات أساسية تتعلق بإنقاذ الحياة وسوف تعرقل جهود إعادة الإعمار عند انتهاء الأزمة.

مستوى التهجير الداخلي كان ضخما. تم تهجير ما يقرب من 500,000 نسمة في ذروة الأزمة – وهو ما يعادل 28 بالمائة من السكان – لجئوا للعيش في مدارس الأونروا التي تم تخصيصها كملاجئ طارئة، وفي مدارس حكومية وملاجئ غير رسمية ومع عائلات مضيفة. وفي أعقاب إعلان وقف إطلاق النار في 26 آب/أغسطس 2014 حصل انخفاض كبير في عد المهجرين داخليا حيث انخفض عددهم في ملاجئ الأونروا من

289,000 إلى 53,000 مهجر بين 26 و 27 آب/أغسطس. مع ذلك عاودت الأرقام ترتفع تدريجيا حتى بلغت 60,812 مسجّلون في 31 ملجأ للأنروا مع حلول 3 أيلول/سبتمبر. والسبب في الزيادة يبدو أنها الانتقال من الملاجئ الحكومية والتي أغلقت معظمها حاليا وجراء انتقال المهجّرين من بيوت المضيفين إلى ملاجئ الأونروا. ويقدّر عدد المهجرين الذين يمكثون لدى عائلات مضيفة بـ 50.000 ولا زال يأوي في مدرستين حكوميتين نحو 700 مهجّر. تحتاج المدارس التي استخدمت لإيواء المهجّرين إلى درجات متفاوتة من الترميم وإزالة مخلفات الحروب من المتفجرات حسب الحاجة من أجل إعدادها لاستقبال عام دراسي جديد. تأخير العام الدراسي الجديد سوف يضر على نحو نصف مليون طفل في غزة.

أدت الأزمة إلى تدمير ما يقرب من خُمس المساكن وجعلها غير صالحة للسكن. تدمر نحو 18,000 وحدة سكنية أو تضررت بشكل فادح مما أدى إلى تشريد ما يزيد عن 108,000 شخص. ويضاف إلى ذلك العجز الحاصل في الوحدات السكنية قبل الأزمة والذي يبلغ 71,000 وحدة سكنية ضرورية للتخفيف من الازدحام أو بسبب العيش في ظروف غير مناسبة. ويعتبر تزويد السكان بأماكن سكن مؤقتة أحد التحديات التي تواجه السلطات المحلية ومنظمات المجتمع الإنساني في الفترة المقبلة.

ولم يسبق مثيل للأضرار التي لحقت بالبنى التحتية العامة والتي زادت من تدهور الوضع السيئ أصلا. وفعليا يفتقر جميع السكان إلى خدمات ومن بينها الكهرباء والمياه النظيف والعناية الصحية الملائمة. ولا تزال محطة توليد كهرباء غزة غير قابلة للتشغيل منذ الغارة الجوية الإسرائيلية في 29 تموز/يوليو وعلى الرغم من الإصلاحات المكثفة لا يزال انقطاع الكهرباء يمتد فترة 18 ساعة يوميا في معظم أرجاء قطاع غزة. وأدى الدمار الواسع الذي لحق بأنظمة المياه والصرف الصحي إلى اقتصار وصول المياه على 10 بالمائة فقط من السكان وتصلهم مرة واحدة في اليوم. وقد دمّرت 22 مدرسة تدميرا كاملا وتضرّرت 118 مدرسة جراء الصراع بينما تضرّرت 67 مستشفى وعيادة صحية. ولا يستطيع نحو 500 ألف طفل من بدء العام الدراسي الجديد.

أغلبية السكان في غزة تدمر لديهم أو تضرر على الأقل مصدر رزق واحد. ويفيد الاتحاد الفلسطيني للصناعات أن 360 ورشة ومحل للتجارة تضرّرت من بينها 126 محلا دمّرت بالكامل. وأصيب النشاط التجاري بالشلل على نطاق واسع خلال العملية العسكرية جراء النشاط المحدود للمعابر التجارية والضرر الواسع الذي لحق البنية التحتية الخاصة والأصول الأخرى. وأرغمت الأعمال العدائية المزارعين والرعاة على ترك أراضيهم مما نجم عنه أضرار

> *[...] أن يكون المستقبل أكثر إشراقا لغزة وإسرائيل يعتمد على وقف إطلاق النار المستدام. الأمر متروك للطرفين بأن يرتقيا إلى مستوى هذه المسؤولية ... أي جهود للسلام لا تعالج الأسباب الجذرية للأزمة لن تفعل شيئا سوى التمهيد لدورة جديدة مقبلة من العنف ... يجب أن ينتهي الحصار المفروض على غزة. يجب معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل ... ويدعو الأمين العام كلا الطرفين بشكل عاجل إلى العودة إلى مفاوضات ذات مغزى نحو اتفاق الوضع النهائي الذي يتناول جميع القضايا الجوهرية وينهي 47 عاما من سنوات الاحتلال.*
>
> بيان منسوب إلى المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة 26 آب/أغسطس.

واسعة ومباشرة لحقت بـ 3,20 هكتار من الأراضي الزراعية في غزة إلى جانب تضرر البنية التحتية الزراعية بما فيها الدفيئات وأنظمة الري وحظائر تربية الماشية والأعلاف وقوارب الصيد. وكذلك كان الوصول إلى البحر محظورا في فترة الأعمال العدائية التي زادت عن 50 يوما. وتبلغ حدود الصيد المسموح به حاليا 6 أميال بحرية والتي تقيد قدرات الصيادين في غزة.

أجرت الحكومة والشركاء في المنظمات الإنسانية عملية تقييم عاجلة لتحسين مفهوم مدى الاحتياجات الحالية والمطلوبة لمدة الستةأشهر المقبلة ورفع مستوى الاستجابة للوصول إلى الاشخاص المحتاجين للمساعدة. ولا تزال الظروف التي يعمل بها موظفو الحكومة ومنظمات العمل الإنساني صعبة بالنظر إلى مدى الاحتياجات والاستجابة لمخاطر مخلفات الحروب من المتفجرات وغيرها من الذخيرة غير المنفجرة. ومنذ المراحل المبكرة لحالة الطوارئ تم تقييم المخاطر التي تواجه البنى التحتية المتضررة بأعلى المعايير الإنسانية إلى جانب التوعية بالمخاطر وسوف يتم تعزيزها في الأشهر القادمة لتخفيف الأثر الإنساني لمخلفات الحروب من المتفجرات. وتم التركيز على تحديد احتياجات الفئات الضعيفة بما فيهم الأطفال والنساء اللاتي تعيل أسرة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام الذين فقدوا آباءهم مؤخرا والمهجّرين داخليا ويقطنون لدى عائلات مضيفة. هناك خشية متزايدة من وقوع حالات العنف الأسري والعنف الموجه ضد المرأة خلال هذه الظروف الصعبة خاصة تلك العائلات التي تعيش في ظروف الازدحام والمثيرة للضغوط.

وتأتي هذه الأزمة الأخيرة لتزيد وتفاقم من الوضع المزري للفلسطينيين في قطاع غزة. الاحتلال الجاثم بما يمثله من حصار وسيطرة على الوصول إلى المناطق المقيد الوصول إليها وانتهاك حقوق الإنسان وتجدد الصراع إلى جانب عدم الاستقرار السياسي الداخلي أدت إلى انتشار الفقر على نطاق واسع واقتصاد هش للغاية مع الاعتماد على المساعدات. قبل الأزمة كان يحصل ثلثي السكان في قطاع غزة على مساعدات غذائية وكان يعاني من انعدام الأمن الغذائي أو عرضة لانعدام الأمن الغذائي 72 بالمائة من الأسر. وارتفعت البطالة بشكل كبير منذ منتصف عام 2013، في أعقاب وقف تجارة الأنفاق غير القانونية حيث زادت البطالة من 28 بالمائة في الربع الثالث من عام 2013 إلى 45 بالمائة في الربع الثاني من عام 2014. وبلغت البطالة ما نسبته 70 بالمائة بين الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 – 24 عام في الربع الثاني من عام 2014. ومن المتوقع أن تتدهور ظروف السوق العمالية في قطاع غزة جراء تفاقم الحصار المفروض.

على الرغم من عدم الإعلان عن شروط اتفاق وقف إطلاق النار إلا أن بعض التفاصيل قد رشحت من خلال تقارير إعلامية. الاتفاق يدعو إلى وقف إطلاق النار من كلا الجانبين وفتح مزيد من المعابر مع إسرائيل ومصر والسماح بدخول سلس للبضائع بما فيها المساعدات الإنسانية ومعدات البناء إلى جانب نقل السيطرة على المعابر في الجانب الغزي إلى السلطة الفلسطينية والعودة إلى مساحة الصيد التي تبلغ 6 أميال بحرية في البحر المتوسط وتخفيف القيود المفروضة على الوصول إلى مسافة 100 متر من السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل. ومن المتوقع مناقشة قضايا أخرى في سياق المفاوضات غير المباشرة المقررة أن تبدأ خلال شهر.

إنهاء الأزمة في غزة بعيد المنال

هذه المناشدة الإنسانية من أجل غزة، المحدثة في أيلول/سبتمبر، تسعى إلى جمع 551.2 مليون دولار للاستجابة للاحتياجات الأساسية للسكان. مع ذلك فالمساعدات الإنسانية وحشد الموارد وحدها لن يكون كافيا لقطاع غزة كي ينتعش اقتصاديا ولا يمكننا أيضا العودة إلى الوضع الذي كان عليه سابقا.

على جميع الأطراف أن تسمح وتسهل دخول مواد الإغاثة الإنسانية العاجلة دون أي معيق إلى المدنيين المحتاجين. ويقع على عاتق إسرائيل بصفتها قوة الاحتلال مسئولية ضمان توفير الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين. من الحيوي أن تحظى المناشدة بالتمويل المناسب ولكن يجب رفع القيود التي كانت مفروضة على المواد اللازمة لإعادة إعمار المنازل والمدارس والمستشفيات وإصلاح الطرق وخطوط الكهرباء وشبكات الصرف الصحي، من أجل إنعاش الاقتصاد المحلي واستعادة الخدمات المجتمعية.

الأسابيع الأخيرة من الصراع أوضحت بشكل صارخ الحاجة إلى تغيير جوهري - والسماح للفلسطينيين في غزة أن يعيشوا حياة طبيعية مع ضمان قدرتهم على التمتع بحقوق الإنسان كاملة. كما وتدمّر النسيج المجتمعي في غزة جراء سنوات من الأثر التراكمي من العنف والاحتلال. وقد طغت على حياة مئات الآلاف من الأطفال والشباب مظاهر العنف المتكرر والإفلات من العقاب والفقر واليأس. وتفرقت الأسر وتمزقت المجتمعات. يمثل اتفاق وقف إطلاق النار فرصة لإحداث تغيير جذري في غزة - من الموت واليأس إلى الأمل والفرص. وبدون هذا التغيير، سيكون من شبه المستحيل أن يتعافى السكان من معاناتهم جراء الصراع الذي دام 50 يوما؛ وسوف توضع بذلك أساسات جديدة لجولة أخرى من القتال في المستقبل.

نتائج التقييم المبدئي العاجل متعدد الوكالات (MIRA) في غزة

في 13 و18 و19 آب/أغسطس تمّ تحت إشراف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبالتنسيق الوثيق مع الوزارات البدء بإجراء تقييم مبدئي عاجل متعدد الوكالات (MIRA) في غزة على مستوى البلديات والمحافظات بهدف جمع معلومات أولية حول الوضع الإنساني والاحتياجات الناجمة عن العملية العسكرية من أجل بلورة استجابة إنسانية. وتم التأكد من تمثيل مختلف شرائح السكان بما فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن والمهجرين داخليا.

وكانت الأهداف المحددة للتقييم هي:

1. التعرف بشكل أفضل على احتياجات السكان المتضررين جراء الأزمة
2. منح الأولوية للمحتاجين لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا في تلقي المساعدة المناسبة وفي الوقت المناسب
3. وضع آلية تنفيذ مشتركة تصور كيفية إعلام التخطيط الاستراتيجي ومراجعة عملية المناشدة الإنسانية من أجل غزة
4. تسهيل تقاسم الموارد لضمان تغطية المنطقة المتضررة بعدالة

منسّقو القطاعات, بالتعاون مع الوزارات المعنية، لعبوا دورا حاسما في تحديد الأشخاص الرئيسيين الذين وفّروا المعلومات من خلال مقابلتهم في وقت لاحق في المحافظات والبلديات. الأشخاص الرئيسيين الذين وفّروا المعلومات تم اختيارهم بقدر كبير من العناية، بحيث يمكنهم الاجابة على جميع المجالات المواضيعية في الاستبيان لضمان أن تحظى المعلومات بالمصداقية والثقة. وتتضمن قائمة الأشخاص الرئيسيين الذين وفّروا المعلومات ممثلين عن الوزارات المعنية وكذلك ممثلين عن مصلحة مياه بلديات الساحل وممثلين عن محطة توليد الكهرباء في غزة، وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي ورؤساء البلديات، والمعلمين، وخبراء الصحة.

وكشفت نتائج التقييم والتحليل عن أربع قضايا رئيسية مهمة: 1. الخسائر البشرية؛ 2. التهجير؛ 3. الوصول إلى الخدمات؛ 4. مخلفات الحرب من المتفجرات والمخاطر الأخرى. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على تقرير التقييم المبدئي العاجل متعدد الوكالات في غزة وسيقدّم نظرة شاملة عن مدى الضرر وشدة الاحتياجات.

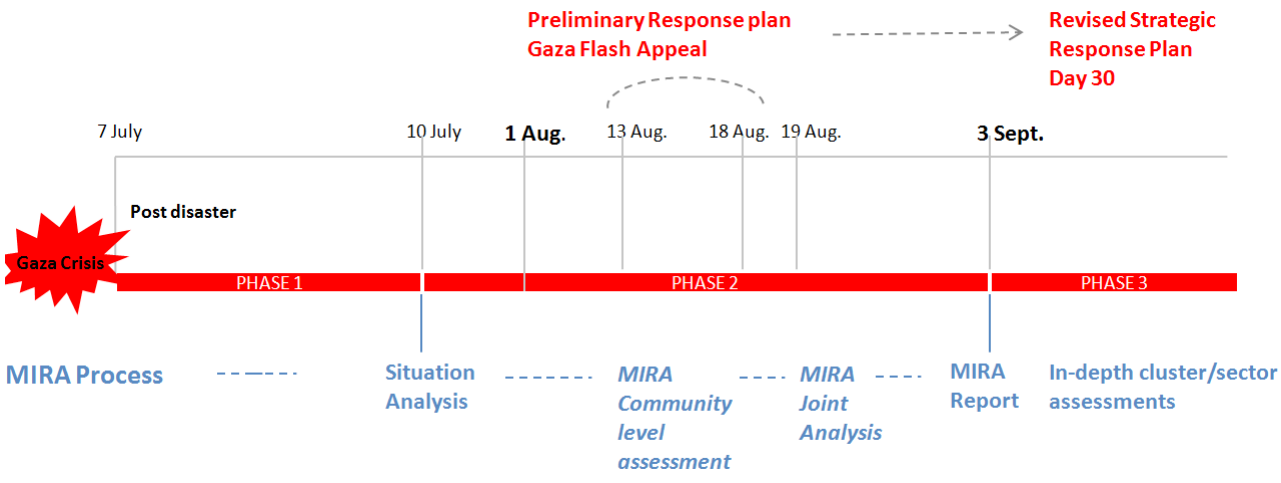

الخسائر البشرية

قُتل 1,473 مدنيا فلسطينيا على الأقل من بينهم 501 طفلا و 257 امرأة. وفقدت كثير من العائلات أكثر من فرد واحد من أفراد العائلة في الحادث الواحد حيث فقدت 142 عائلة على الأقل، ثلاثة أو أكثر من أفراد عائلتها في الحادث الواحد وبلغ مجموع القتلى من أفراد العائلات 739 قتيلا. وتفيد وزارة الصحة الفلسطينية أن ما يزيد عن 11,100 فلسطينيا قد أصيبوا من بينهم 3,374 من الأطفال و2,088 من النساء.

القتلى مصنفين حسب العائلات

بحلول 24 آب/أغسطس فقدت 142 عائلة على الأقل ثلاثة أو أكثر من أفراد عائلتها في الحادث الواحد وبلغ مجموع القتلى من أفراد العائلات 739 قتيلا.
739 القتلى من أفراد العائلات التي فقدت أكثر من ثلاثة في حادث واحد
عدد العائلات التي فقدت أكثر من ثلاثة في حادث واحد (140 عائلة)

التهجير

بناء على جولات التصعيد السابقة، توقعت الجهات الإنسانية العاملة في الميدان واستعدت لاستقبال نحو 50،000 شخص مهجر في ملاجئ الطوارئ؛ ولكن، بلغ العدد الفعلي للمهجّرين عشرة أضعاف هذا التقدير، وتجاوز العدد 500,000 شخص في ذروة الصراع (28 بالمائة من السكان). وكانت أعداد المهجّرين تتراجع خلال اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت، ولكن عادت مرة أخرى لترتفع حتى وصلت 475,000 شخص في الأيام الأخيرة من الأعمال العدائية، وذلك بسبب الخوف العام وعدم الوصول إلى الخدمات بالنسبة للكثير من المهجّرين في مجتمعهم. ثم حدث انخفاض كبير في عدد المهجرين وذلك فورا بعد انتهاء الأعمال العدائية في 26 آب/أغسطس، ولكن التقديرات تشير إلى أن ما يزيد عن 100,000 شخص سيبقون مهجّرين لفترة طويلة لأن منازلهم دمرت بالكامل ولا يمكنهم العودة إليها. ومن العوامل الأخرى التي قد تؤخر عودة المهجّرين، انتشار مخلفات الحروب من المتفجرات وعدم الثقة في استمرار وقف إطلاق نار وعدم توافر الخدمات الأساسية، وتدمير سبل العيش جراء الأعمال العدائية.

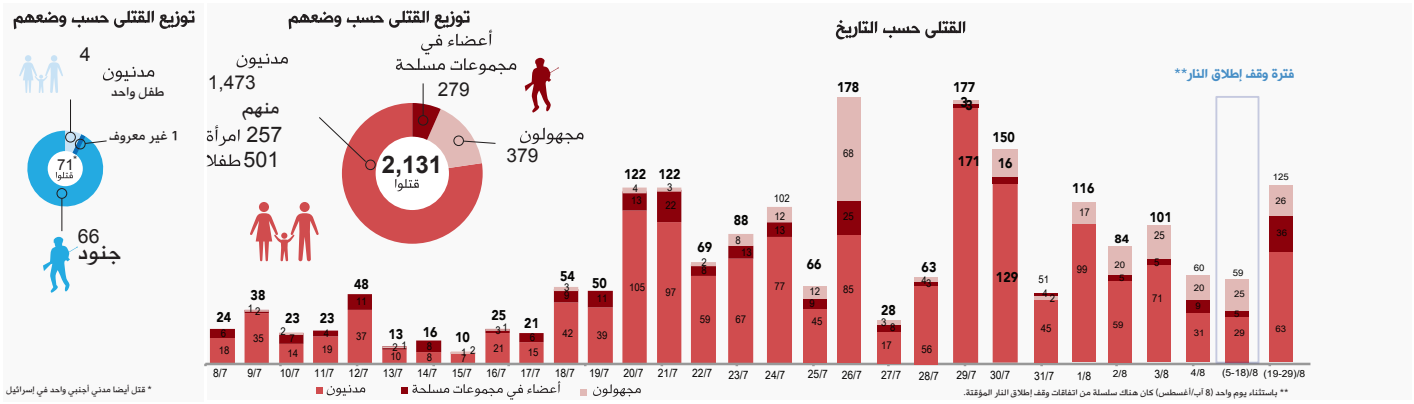

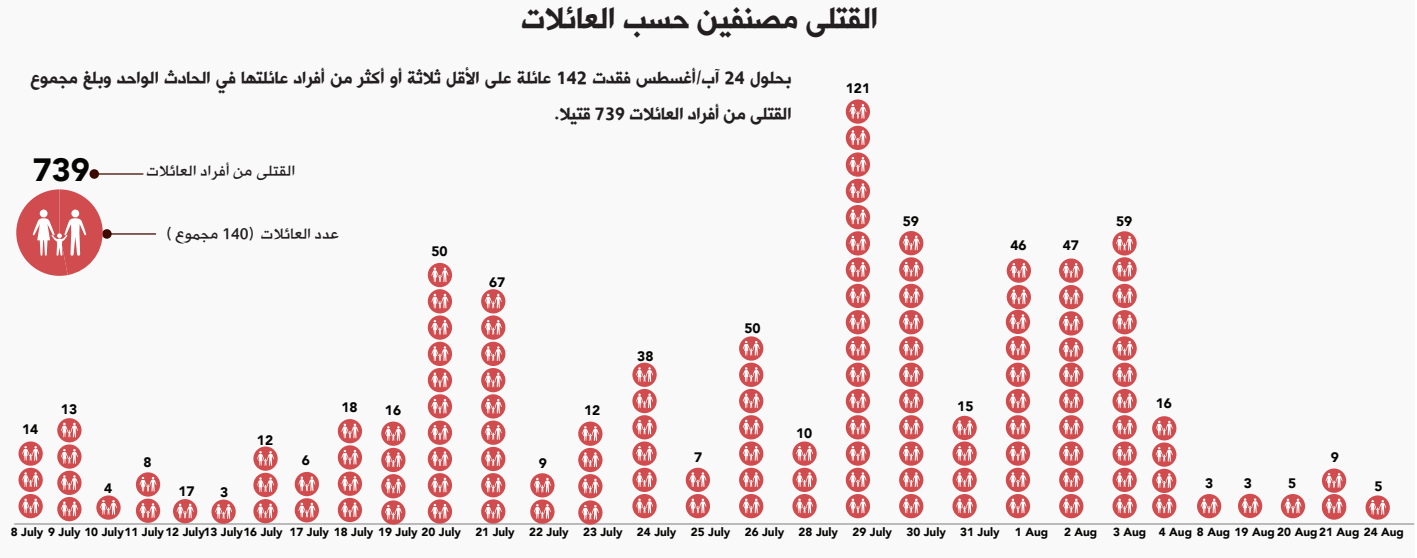

الوصول إلى الخدمات الأساسية

تعرّض قطاع الطاقة المأزوم وقطاع الخدمات العامة المنهار في غزة للضغط الشديد خلال النزاع. تضررت شبكات المياه والكهرباء وقصفت محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة بالمدفعية الإسرائيلية عدة مرات، مما أدى في نهاية المطاف إلى غلقها. ولم يتسن إجراء الإصلاحات والصيانة اللازمة بسبب الوضع الأمني ، وفي عدة حالات جراء الاستهداف المباشر للموظفين.

ويواجه غالبية سكان غزة مشاكل عدة في الوصول إلى الخدمات الأساسية. وهذا يشمل كل من المهجّرين داخليا وغير المهجّرين الذين فقدوا ممتلكات إنتاجية وغير إنتاجية، وبالتالي مصادر كسب الرزق لديهم معدومة أو محدودة. ومن بين هؤلاء عمال البلدية الذين لم يحصلوا على رواتب الأشهر الأربعة الماضية، والمزارعون الذين فقدوا وسائل إنتاجهم، مؤقتا (بسبب عدم الوصول) أو على المدى الطويل (بسبب تدمير/تضرر الممتلكات الإنتاجية).

مخلفات الحرب من المتفجرات

تقدّر دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أن آلاف المتفجرات من مخلفات الحرب المتفجرة والمخاطر الأخرى منتشرة في غزة، مما يشكّل خطرا كبيرا على المدنيين، لا سيما الأطفال والمزارعين والعاملين في المجال الإنساني والمهجّرين العائدين إلى بيوتهم. وقد تمّ تحديد وجود متفجرات من مخلفات الحرب المتفجرة والمخاطر الأخرى من الشواغل الرئيسية في قطاع الحماية على أنها العقبة الرئيسية أمام عودة الأشخاص المهجّرين داخليا. ومن المتوقع أن يشمل التلوث جميع أنحاء قطاع غزة، وفي جميع أنواع البنى التحتية المدنية والعامة. المناطق التي تحظى بالاهتمام بشكل خاص هي: المدارس؛ وأماكن عمل الأمم المتحدة؛ والمباني الحكومية؛ والطرق والأراضي الزراعية؛ فضلا عن المساكن الخاصة.

في هذه المرحلة، لا يمكن أن تحدد دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المستوى الدقيق لانتشار مخلفات الحرب من المتفجرات. ومع ذلك، إلحاق الأضرار الجسيمة في المباني، مع نسبة خطأ أقل من 10 بالمائة تشير إلى أن مستويات انتشار مخلفات الحرب من المتفجرات سيكون أعلى بكثير مما كانت عليه في النزاعات السابقة. وعلى هذا الأساس، تتوقع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام العثور على ما لا يقل عن 3,000 جسما متفجرا وتقوم بتأمينها أو تدميرها. ويستثني من ذلك المتفجرات الأخرى التي تم تحديدها وجمعها.

سيتم إجراء جميع عمليات المسح وإزالة المخاطر والنشاطات التعليمية بشأن المخاطر المحدقة مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف وتنوع مخلفات الحروب من المتفجرات التي تم تحديدها والمخاطر المرتبطة بها.